أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة "2009- 2015"

د/أونيس عبد المجيد
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس
د/ عكوش عقيلة
أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

الملخص:

يعتبر النفط "البترول" من أهم مصادر الطاقة التي تزايد الاعتماد عليها خاصة بعد فترة الحرب العالمية الثانية، وأمام تزايد احتياجات الدول لهذا المورد الناضب من جهة وندرة المصادر البديلة أو غلاء تكلفتها من جهة أخرى، أصبح للبترول دور ريادي في مسرح الطاقة الدولية كما أنه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية العالمية، وبغض النظر عن اختلاف رأي الاقتصاديين حول طبيعة السوق النفطية إن كانت اقتصادية بحتة أم إنها ذات طبيعة ازدواجية "اقتصادية وسياسية"، فإنه يمكن القول إن التطور التاريخي لهذه السوق كانت له آثار عميقة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول.

وتعتبر الجزائر إحدى الدول المنتجة والمصدرة للبترول التي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية غير المستقرة في تكوين الدخل الوطني، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري تابعا للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة، كما جعل الميزانية العامة للجزائر تتأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط، والتي غالبا ما يتطلب تعزيزها بميزانية تكميلية لسد العجز الحاصل فيها، الشيء الذي يجعل عملية تفعيل مصادر الدخل البديلة غير النفطية ضرورة استراتيجية.

وعلى إثر انخفاض أسعار البترول خلال الأشهر الأخيرة، سجل الميزان التجاري الجزائري خلال شهري جانفي وفيفري 2015 أول عجز له منذ 10 سنوات قدر بـ341 مليون دولار مقابل فائض قدر بـ 1.71 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2014؛ وذلك حسب تقديرات مصالح الجمارك الجزائرية.

كما سجلت الصادرات الجزائرية الإجمالية تراجعا بنسبة 28٪، ويأتي هذا العجز رغم الانخفاض المحسوس في الواردات التي تراجعت بدورها بنسبة 11%.

وبرز الاختلال بين الإيرادات الجزائرية التي تأتي إجمالا من المحروقات ونفقاتها التي بلغت برسم قانون المالية لسنة 2015 أكثر من 1000 مليار دولار، في مستوى العجز في الميزانية والخزينة العمومية التي قاربت 49 مليار دولار، وهو ما يهدد تدريجيا الموارد المالية المتاحة.

ومع توقع استمرار تراجع أسعار النفط وبقائها في مستوى متدن، حيث قدر معدل سعر النفط الجزائري خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 بحوالي 54 دولارا للبرميل، مقابل أكثر من 105 دولار في نفس الفترة من سنة 2014، أوجب على الجزائر البحث عن خيارات أخرى لإعداد وتهيئة اقتصادها لفترة ما بعد النفط انطلاقا من تنمية مصادر الطاقة البديلة والتنويع والنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: النفط، الأسعار، الاقتصاد الجزائري، الصادرات، الميزان التجاري، القيمة المضافة، الميزانية

Summary:

Oil "Petroleum" is one of the most important sources of energy which its consumption increased sharply after the Second World War, and because of the growing needs of this non-renewable source and the scarcity of alternatives sources or their expensive costs, Oil play a crucial role in the international energy scene nowadays as it affects the global economic variables, and regardless of the divergence of economist opinions about the nature of Oil market if it is purely economic or it is a dual market "economic and political", we can say that the historical development of this market had a profound effects on the development of hydrocarbon sector in many nations.

Key words: oil prices, the Algerian economy, exports, trade balance, value added, budget

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم الموارد بالنسبة للعديد من الدول خاصة في الوقت الحاضر وذلك بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظلّ يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم... الخ، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة وارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول.

وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية النفطية التي اختلفت مع الدول الخليجية في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة، لكنها تشابهت معها واتفقت في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها، فتوقفت وضعية الاقتصاد الوطني الجزائري على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة.

1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق حاولنا الإجابة في هذا المقال على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير التغيرات في أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2015؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا الاعتماد على فرضية رئيسية مفادها:

- تساهم حركة أسعار البترول في تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري ومؤشراته استقرارا أو اختلالا.

Then, Algeria is a producer and exporter country of oil, which depends mainly on unstable revenues of oil in the formation of its national income, what makes its economy depend of the international economy and affected by their repeated crises, and also it makes its general budget significantly affected by the decrease of oil prices, which often requires to strengthen it with supplementary budget to bridge its shortfall, what makes the process of activation of non-oil sources of income is a strategic necessity.

As a result of a decline in oil prices in recent months, the Algerian trade balance recorded during the months of January and February 2015 the first deficit in 10 years ago which estimated at 341 million dollars compared to a surplus estimated at 1.71 billion dollars in the same period of 2014 according to Algerian customs. Moreover, Algeria's total exports decreased by 28% and this deficit comes despite the perceived decline in imports, which in turn fell by 11%.

Also, an imbalance has emerged between Algeria's revenue that comes from oil and its overall expenses which amounted to 1000 billion dollars according to the 2015 Finance Act, and we registered a 49 billion dollars of deficit in the general budget and public treasury, which threatens the available financial resources.

Finally, With the expectation of the continued decline in oil prices and their survival in low-level, where the average price of Algerian oil during the first quarter of 2015 was estimated at $ 54 a barrel, compared with more than $ 105 in the same period of 2014, which impose to Algeria to look for other options to set up and prepare its economy for the period after the oil, starting with the development of alternative energy sources and the promotion and diversification of exports outside the hydrocarbon sector.

3 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية عائدات صادرات البترول بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وذلك على اعتبار أن الجزائر دولة مصدرة للنفط والغاز الطبيعي وعضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC)، إضافة إلى أن الوضع الراهن يتسم بتراجع حاد لأسعار النفط، والذي ترتب عليه تراجع مدا خيل البلاد من العملة الصعبة، مما وضع الجزائر أمام تحدي مواجهة تداعيات هذه الأزمة.

4. أهداف الدراسة:

سعينا من خلال هذه المقال إلى تحقيق الأهداف التالية.

- التعرف على ماهية أسعار البترول والعوامل المؤثرة فيها؛

- إبراز أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؛

- توضيح أهمية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار البترول.

5. منهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من صحة الفرضية المتبناة من عدمها، اعتمدنا على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي.

أما بالنسبة لأدوات الدراسة فإننا اعتمدنا على عدد من الكتب والمجلات والتقارير والجرائد الرئيسية والمقالات، كما اعتمدنا أيضا على الانترنت خاصة فيما يتعلق بالحصول على إحصائيات من مواقع رسمية.

6. محاور الدراسة:

قسمنا هذا المقال إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: ماهية أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها؛

المحور الثاني: إحصائيات وتحليلات لتطور إنتاج، تكرير، استهلاك، صادرات النفط الجزائري؛

المحور الثالث: أثار تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني لسنة 2014، والثلاثي الأول من سنة 2015.

الخاتمة (النتائج والاقتراحات)

المحور الأول: ماهية أسعار البترول والعوامل المؤثرة فيها

1. مفهوم البترول "النفط"

1.1. مدلولات تسمية البترول:

إن كلمة البترول مشتقة من الأصل اللاتيني وهي مركبة من شقين:

الزيت = oleum / الصخر= petra

فالبترول معناه إذن زيت الصخر (محمد أحمد الدوري، 1983، ص8).

ثانيا: أصل التركيب

يمكن القول أن البترول مادة بسيطة ومركبة، فهو بسيط من حيث تكوينه الكيميائي من عنصري الهيدروجين والكربون، ومركب من حيث اختلاف التركيب الجزيئي لمشتقاته، باعتبار أن كل مادة مشتقة متكونة من جزيئات، وكل جزئ متكون من ذرات تحدد بذلك خصائص كل مشتق، فالبترول إذن يتكون من خلط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة تتخذ أشكالا مختلفة في تركيبها الجزيئي، فينتج عن ذلك تعدد المنتوجات البترولية (حسين عبد الله، 2003، ص1).

فالنفط أو البترول أو كما يطلق عليه أيضا الزيت الخام أو الذهب الأسود كمصطلح أدبي، عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، أسود يميل إلى الاخضرار، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، ويتكون النفط من خليط معقد من الهيدروكربونات وخاصة من سلسلة الألكانات الثمينة كيميائيا، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة بحسب مكان استخراجه، وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة طبقا لإحصائيات الطاقة في العالم (نفط /ar.wikipedia.org/wiki)

2. مفهوم السعر البترولي

السعر البترولي هو عبارة عن قيمة المادة أو السلع البترولية معبرا عنها بالنقود (محمد يوسف علوان،1982، ص162).

فالسعر البترولي هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من(42) غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية في سبيل المثال 100دولار/برميل (أحمد حسين الهيتي،2000، ص73) وإن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينيات القرن الماضي واستمرارها حتى الأن، وبالأخص بعد الارتفاعات الكبيرة خلال العامين 2006 - 2007 والتي بلغت ذروتها أكثر من (147 دولار/برميل) وكادت أن تلامس عتبة (150 دولار/برميل) في شهر جويلية 2008، لكن سرعان ما بدأت تتهاوى وبانحدار حاد حيث تدحرجت إلى ما دون الـ (40 دولار/برميل) في نهاية النصف الثاني من العام نفسه فاقدة بذلك نحو(110 دولار/برميل) والسبب في ذلك كانت الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، والتي تركت أثارا سلبية على الاقتصاد النفطي مما عكس ذلك بشكل واضح على سوق النفط الدولية، متمثلا بتراجع أسعار النفط تراجعا دراميا (سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، 2013).

ويتحدد السعر البترولي بين حد أدنى مرتبط بتكاليف الإنتاج مع ربح رأس المال المستثمر وحد أقصى مرتبط بالطلب على المنتجات البترولية، بينما يظهر السعر السوقي التوازني من خلال تساوي العرض والطلب.

ويمكن القول أن سوق النفط الدولية تتسم بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة لتأثيرها بالعديد من العوامل، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها، استراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم، مهما كان مستوى تقدمها، باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وإن كانت بدرجات متفاوتة، تقابل مجموعة محدودة من الدول منتجة ومصدرة للنفط، يصبح من البديهي القول بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد عوائدها النفطية والتي تعتبر أساس وارداتها المالية، مما تؤثر ايجابيا فيها، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات (سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، 2013).

3. العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

يؤثر في تحديد أسعار النفط الخام العديد من العوامل الأمر الذي يشغل الكثير من المختصين والمهتمين الذين يعدون النفط كسلعة لا تخضع فقط لقوانين السوق (قوى العرض والطلب)؛ حيث يزداد الإنتاج أحيانا ولكن السعر يبقى ثابتا، أو يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتا...وهكذا.

إن العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط هي كالآتي:

- العوامل السياسية؛
- العوامل الاقتصادية؛
- العوامل الإنتاجية؛
- العوامل البيئية؛
- العوامل المالية.

وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات ومسارات أسعار النفط وغالبا ما تكون أضد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات أكبر من العوامل الأخرى حتى اعتبر النفط وبسبب أهميته الدولية والاستراتيجية (سلعة مسببه)، وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط.

من هنا ظهر ما سمي بخطر السعر النفطي وما ترتب عليه من مخاطر وإشكاليات عديدة لحكومات الدول المصدرة للنفط والتي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية اعتمادا كليا (سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، 2013).

المحور الثاني: إحصائيات وتحليلات لتطور إنتاج، تكرير، استهلاك، صادرات النفط الجزائري

رغم حرص الجزائر على تطوير صادراتها خارج قطاع النفط أو المحروقات بصورة عامة، من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لم تصل إلى الهدف المبتغى في ظل متطلبات التنمية، فاهتمام الجزائر بالغاز الطبيعي ومحاولة الرفع من نسب مساهمته في صادرات المحروقات على حساب النفط، إذ انه وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها لكنه يعد هروبا بالاقتصاد الوطني إلى الأمام من مورد ناضب إلى مورد ناضب آخر، ومن ثم لا بد من تكثيف الجهود نحو مصادر الطاقة المتجددة.

أما فيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات فهي حتمية أفرزتها طبيعة النفط الزائلة، حيث تم الإبقاء على المخطط الخماسي 2015 -2019 كونه "سيسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري وتوجيهه نحو الإنتاج واستحداث الثروة والشغل"، والهدف المتوخى "يكمن في تحقيق نسبة نمو سنوية تضاهي 7 ٪ والحفاظ على تراجع نسبة البطالة التي تدحرجت من 29.8 ٪ سنة 2000 إلى 9.8 ٪ في سنة 2014، من جهة أخرى جعل التراجع في الاكتشافات، الحكومة الجزائرية ووزارة الطاقة على الخصوص تبحث عن بدائل لذلك كالغاز الصخري والطاقة النووية والشمسية، حيث بدأت وزارة الطاقة الجزائرية في التحرك لإبرام عقود واتفاقيات شراكة وتعاون بحثا عن البدائل، الشيء الذي جعلنا نحاول جمع بعض الإحصائيات ذات العلاقة والعمل على تحليلها، والوقوف عند أهم المؤشرات ذات الدلالة فيما يتعلق بتطور إنتاج النفط في الجزائر، وكيفية تكريره، واستهلاكه، وتصديره في ظل التقلبات التي تعرفها أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك حسب الجداول الإحصائية والأشكال البيانية المعبرة عنها فيما يلي:

الجدول رقم(01): تطورات إنتاج النفط الخام بالجزائر

الوحدة:1000برميل يوميا

السنوات	إنتاج النفط الخام	التغير السنوي
2009	1216,9	-0,10
2010	1189,8	-0,02
2011	1161,6	-0,02
2012	1199,8	0,03
2013	1202,6	0,002
2014	1173	- 0,02
جانفي 2015	1165	- 0,006
فيفري 2015	1131	- 0,03

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009-2015

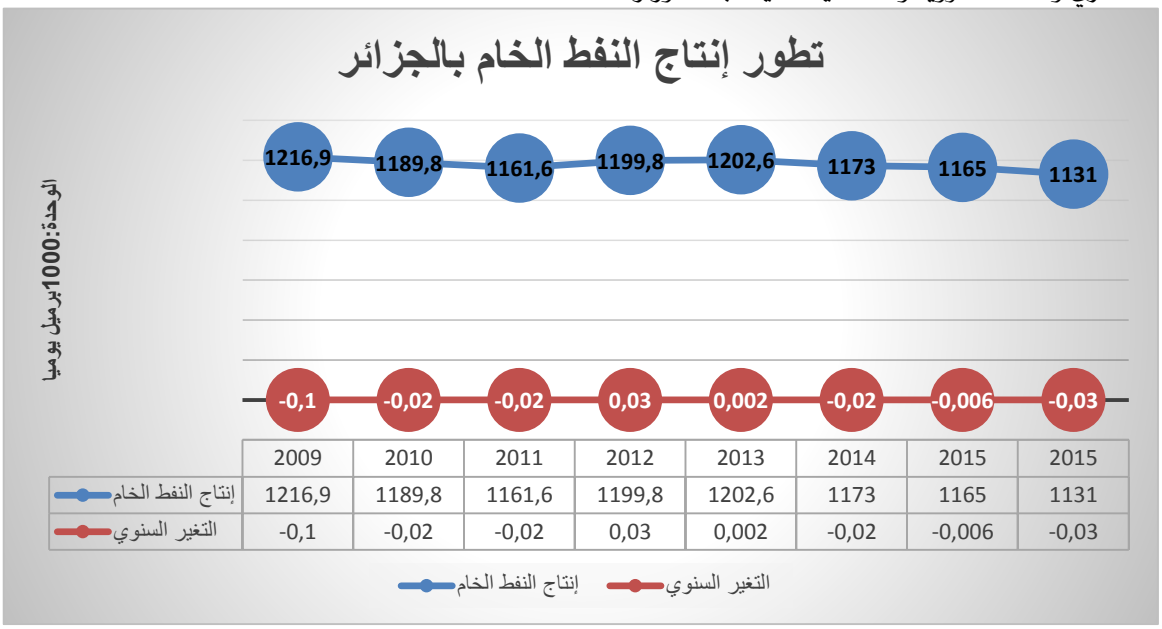

المصدر: الجدول رقم (01)، بتصرف من الباحثين

نلاحظ من الجدول رقم (01) أعلاه أن مستوى إنتاج النفط الخام عرف انخفاضا من سنة 2009 إلى غاية 2010، حيث بلغت نسبة التغير السنوي على التوالي 10٪، 2٪، 2٪، ليتحسن مستوى الإنتاج من جديد خلال 2012، 2013، ومع ذلك لم تسجل طفرة تعكس انتعاش قطاع المحروقات إنتاجيا. كما واصل إنتاج النفط الخام في الانخفاض، نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول أنه سجل تراجعا بنسبة 2 -٪ سنة 2014، ثم واصل في الانخفاض مع بداية سنة 2015، اذ وصل في شهر فيفري إلى تراجع قدر بـ 3-٪، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وانعكاسها سلبا على حجم الإنتاج.

الجدول رقم(02): تطور طاقة التكرير

الوحدة: 1000 برميل يوميا

السنوات	طاقة التكرير	التغير السنوي
2009	592,0	0,132
2010	592,0	0
2011	592,0	0
2012	592,0	0
2013	650,8	0,099
2014	648	-0.004
2015	632	-0.002
2015	628	-0.006

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009-2015

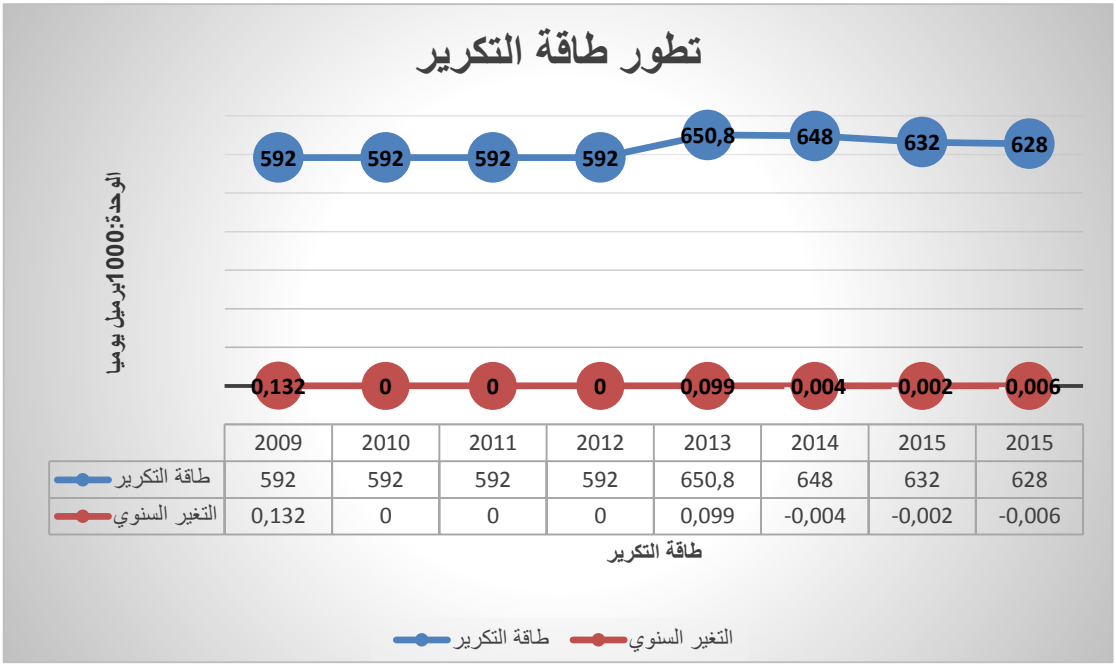

المصدر: الجدول رقم (02)، بتصرف من الباحثين

نلاحظ من الجدول رقم (02) استقرار طاقة التكرير عند متوسط 592 ألف برميل يوميا خلا ل سنوات 2009، 2010، 2011، 2012، كما نلاحظ تزايد طاقة التكرير سنة 2013 حيث بلغت 650800 برميل يوميا، وهذا راجع إلى زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مما أدى إلى زيادة عدد اكتشافات الخام من طرف المستثمرين الأجانب. إلا أنها بدأت تتراجع خلال سنة 2014 لتسجل 648000 برميل يوميا وبنسبة قدرت بـ 0,4-٪، لتستمر طاقة التكرير في الانخفاض لتصل في شهر فيفري 2015 إلى 628000 برميل في اليوم، وبنسبة تراجع قدرت بـ 0,6-٪، مما يعكس الترابط والعلاقة الطردية ما بين حجم إنتاج النفط في الجزائر وطاقة التكرير،

والعلاقة العكسية مع تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما أثر سلبا على الميزان التجاري واحتياطي الصرف وإيرادات الميزانية العامة للدولة، وحتى على قيمة الدينار بالتراجع أمام سلة العملات الأجنبية القوية وعلى رأسها الدولار الأمريكي واليورو، مما زاد من ارتفاع أسعار المواد والأغذية الأكثر طلبا من طرف المستهلكين الجزائريين، بسبب ارتفاع نسبة التضخم كما سنرى في الجداول اللاحقة بالتفصيل.

الجدول رقم(03): تطور استهلاك المنتجات المكررة الوحدة:1000برميل يوميا

السنوات	استهلاك المنتجات المكررة	التغير السنوي
2009	329,2	0,03
2010	310,5	-0.06
2011	329,1	0,06
2012	329,1	0,0
2013	377	0.14
2014	386	0.02
2015	415	0.07
2015	427	0.03

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009-201

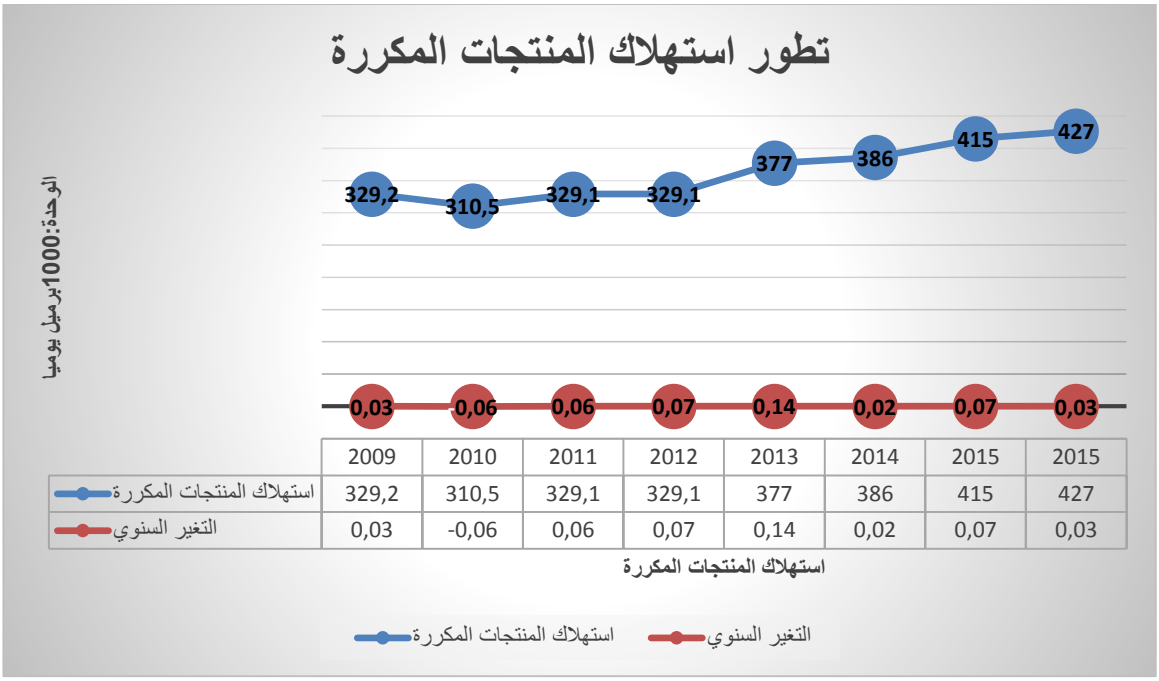

المصدر: الجدول رقم (03)، بتصرف من الباحثين

يبين **الجدول رقم(03)** أن الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط المكررة متزايد كما تعبر عنه الأرقام، حيث بعد التراجع الطفيف المسجل سنة 2010 مقارنة بسنة الأساس 2009، واستقرار الاستهلاك سنتي 2011 و2012 عند مستوى 329100 برميل يوميا، إلا أنه بدأ يرتفع خلال سنتي 2013 و2014 وحتى بداية سنة 2015 إذ وصل الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط المكررة إلى 427000 برميل يوميا خلال شهر فيفري، حيث يعود ذلك إلى زياد حضيرة السيارات السياحية والنفعية بمئات الآلاف خلال السنوات الأخيرة، وكذلك إلى زيادة عدد السكان مما يزيد حتما من الطلب على الطاقة.

الجدول رقم(04): تطور صادرات النفط الخام الوحدة:1000برميل يوميا

السنوات	صادرات النفط الخام	التغير السنوي
2009	747	-0,11
2010	709	-0,05
2011	698	- 0,01
2012	809	0,16
2013	744	-0,08
2014	712	-0,04
جانفي2015	695	-0,02
فيفري2015	687	-0,01

Source:OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009,2015.

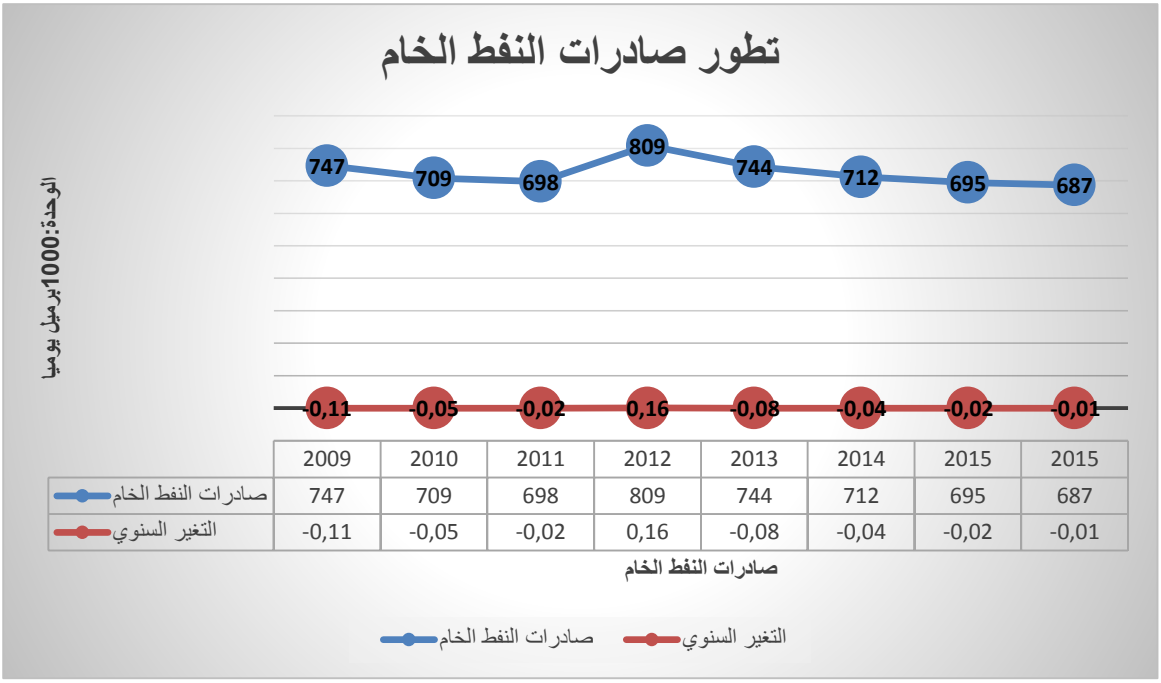

المصدر: الجدول رقم (04)، بتصرف من الباحثين

يظهر من الجدول رقم(04) تذبذب في صادرات النفط الخام خلال سنتي 2010، 2011، مقارنة بسنة الأساس 2009 في حين سجل أكبر حجم صادرات النفط الخام خلال سنة 2012 ليصل إلى 809000 برميل يوميا، ويعود ذلك إلى الطلب المستمر على النفط الخام في الأسواق الدولية وتحسن أسعار النفط مما يشجع على التصدير. بينما بدأت صادرات النفط في التراجع ابتداء من سنة 2013 واستمرت كذلك إلى غاية سنة 2015، حيث تراجع حجم الصادرات خلال شهر فيفري إلى 687000 برميل/ يوميا، مما يعكس فعلا ما ورد في الجدول رقم(01) الخاص بإنتاج النفط الخام بالجزائر، وكذلك ما ورد في الجدول رقم (02) المتعلق بطاقة التكرير، أي التراجع ف الإنتاج أثر على طاقة التكرير وعلى حجم الصادرات من النفط الخام في الجزائر.

الجدول رقم(05): إيرادات الميزانية العامة

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إيرادات الميزانية	التغير السنوي
2009	3275362	0,13
2010	3074644	-0,06
2011	3403108	0,11
2012	3469080	0,02
2013	3820000	0,10
2014	4218180	0,10
2015	4684650	0,11

المرجع: الديوان الوطني للإحصاء(الجزائر 2015): نقلا عن الموقع الالكتروني www.ons.dz

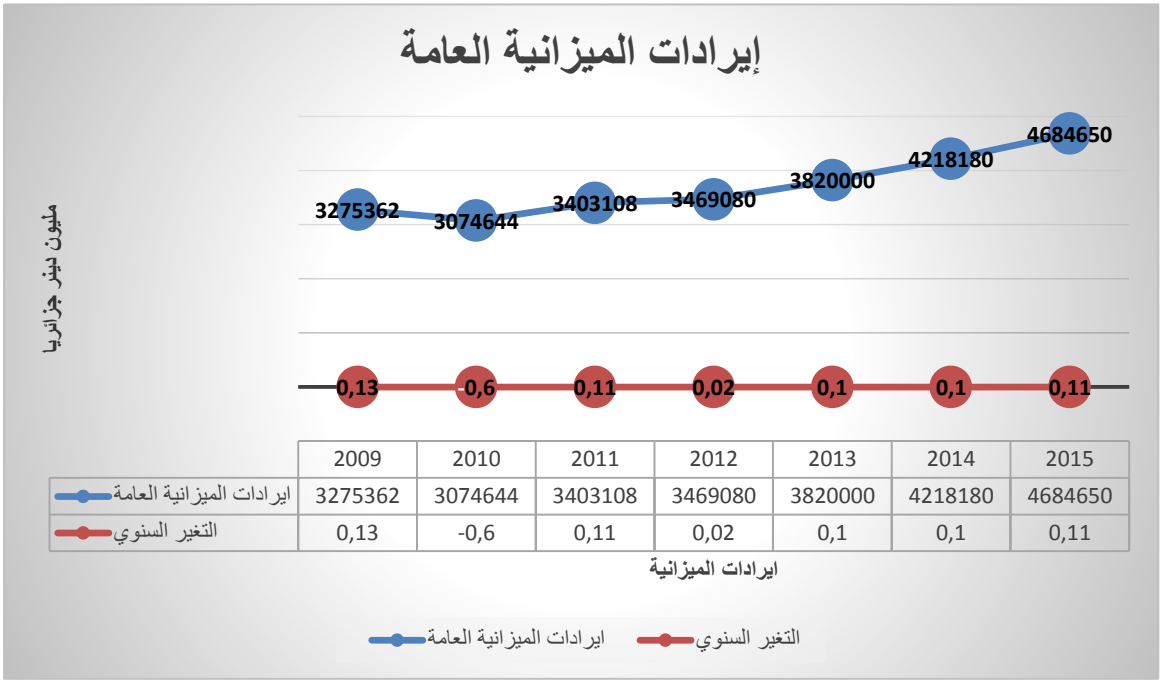

المصدر: الجدول رقم (05)، بتصرف من الباحثين

يظهر من **الجدول رقم (05)** السابق أن إيرادات الميزانية العامة سجلت انخفاضا بنسبة 6٪ سنة 2010، لترتفع من جديد بنسبة 11٪ سنوات 2011، 2013 و2014 باستثناء سنة 2012 التي حققت نسبة زيادة ضعيفة قدرت بـ 2٪، بينما سجل مؤقتا خلال شهري جانفي وفيفري من سنة 2015 ارتفاع قدر بنسبة 11٪ كذلك. وعلى أساس تطور الإيرادات والنفقات سيمثل عجز الميزانية بحسب نص مشروع قانون المالية 2015 ما قيمته 4.173ر4 مليار دينار جزائري أي بنسبة -22,1 ٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل 5.563ر5 مليار دينار جزائري في 2013 و5.284ر9 مليار دينار جزائري تحسبا لإقفال السنة المالية لـ 2014 بفعل اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتغطية عجز الميزانية.

كما يتوقع نص مشروع القانون تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات في نهاية 2015 بما يقارب 4.429ر3 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 23,4 ٪ من الناتج الخام لسنة 2015. والسبب أن صندوق ضبط الإيرادات يشتغل من حيث الإيرادات بالفائض المترتب عن مستوى سعر المحروقات الذي يفوق التوقعات فيما تخصص نفقاته في تمويل عجز الخزينة من غير أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري. وفيما يخص مراقبة تسيير الصندوق الذي يخضع للمادة 50 من القانون المتعلق بقوانين المالية، حيث تقوم المفتشية العامة للمالية منذ سنة 2008 بتدقيق مجمل حسابات التخصيص الخاصة بما فيها صندوق ضبط الإيرادات بالإضافة إلى خضوعه إلى مراقبة سنوية بعدية من طرف مجلس المحاسبة.

أما فيما يخص تأثير انخفاض سعر برميل النفط على تنفيذ مشروع المخطط الخماسي 2015 -2019 فان وزارة المالية الجزائرية قامت بإعداد هذا المشروع على أساس سعر مرجعي جبائي مقدر بـ 37 دولار للبرميل، إذ سيتم تمويل هذا الأخير من خلال الموارد الجبائية واستخدام التمويلات المصرفية وغير المصرفية. من جهتها تتابع الحكومة الجزائرية بعناية كبرى التراجع الكبير لأسعار برميل النفط المسجلة حيث لا يسجل هذا التوجه خطرا على التوازنات الداخلية والخارجية لكنه إنذار متكفل به بصفة جدية من طرف السلطات العمومية".

الجدول رقم(06): مؤشر قيمة الصادرات

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	قيمة الصادرات	نسبة التغير السنوي
2009	45194	0,11
2010	57053	0,26
2011	73489	0,28
2012	71866	-0,02
2013	65917	-0,08
2014	95662	0,45
جانفي+فيفري 2015	77200	-0,31

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية المستدامة
(مارس 2015): http:// data. albankaldawli. Org/ indicator

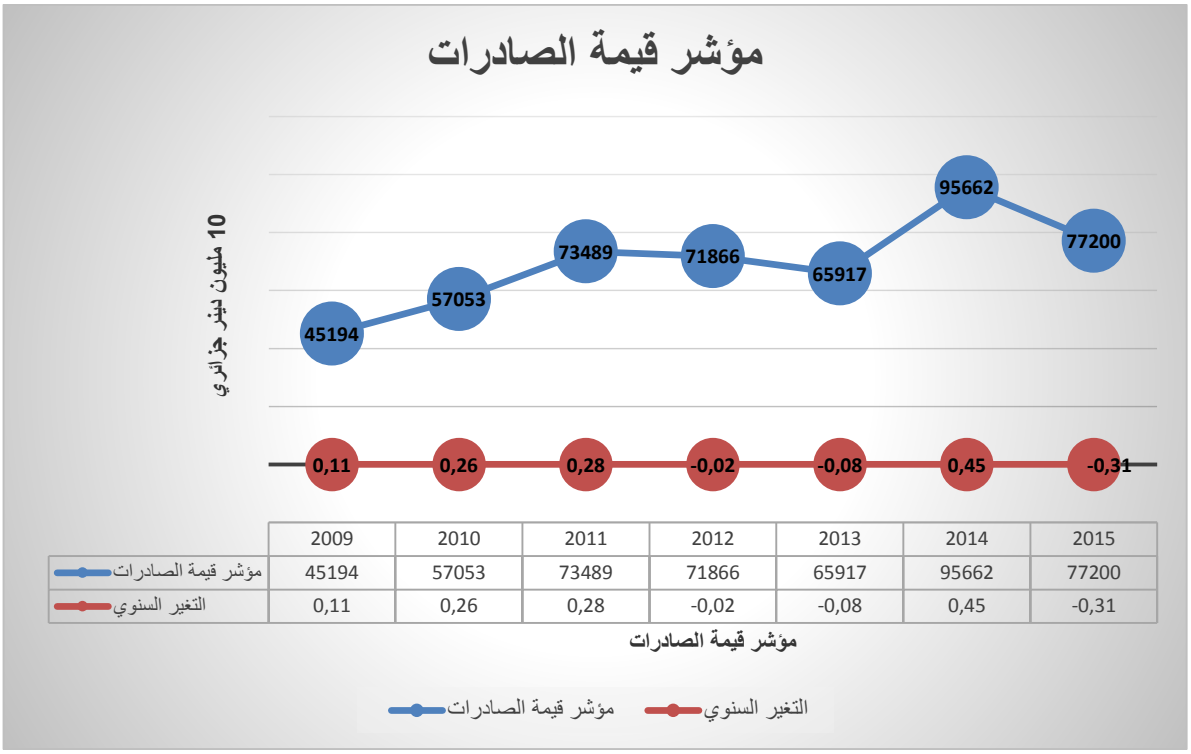

المصدر: الجدول رقم (06)، بتصرف من الباحثين

من خلال قراءتنا **للجدول رقم (06)** يتضح أن نسبة التغير السنوي في قيمة الصادرات تعد معتبرة نوعا ما سنة 2009 حيث بلغت 11٪ ، وتحسنت سنة2010 بنسبة 9٪ ، لتنخفض من جديد الى نسبة 2٪ سنة 2011.

مما يدعم ما كشفت عنه حصيلة المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع لمصالح الجمارك (CNIS)من اختلالات في الميزان التجاري، وصل إلى عتبة الخطر، إذ على نقيض السنة الماضية أين عرف الميزان التجاري فائضا بقرابة 2 مليار دولار، سجل خلال شهري جانفي وفيفري من السنة الحالية 2015 تراجعا قدر بـ 341 مليون دولار، وهي قيمة ضخمة حسب التقرير. في وقت تراجعت فيه صادرات الجزائر من المحروقات، والتي تمثل 94 ٪ من إجمالي الصادرات بنسبة 31 ٪، خلال الفترة الممتدة بين جانفي وفيفري 2015، إذ قدرت حسب الجدول رقم (06) أعلاه بـ 7,72مليار دولار فقط مقابل 10,82مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية أي بتراجع قدر بـ 3,1 مليار دولار.

هذا وتفيد التقديرات الإحصائية إلى أن متوسط سعر النفط الجزائري بلغ خلال الثلاثي الأول من السنة الحالية 2015 حوالي 55

دولار للبرميل، وهو من أضعف المعدلات منذ 5 (خمس سنوات)، ويساهم هذا المستوى في تقليص الإيرادات الجزائرية، حيث يرتقب أن تكون أقل من الإيرادات المسجلة في 2014 والتي استفادت من مستوى أعلى لسعر البرميل خاصة خلال السداسي الأول. هذا مع الإشارة أن النفط يمثل 38٪ من حجم الصادرات، ولكنه يعرف تراجعا حسب التقديرات المقدمة من قبل منظمة " أوبك "ن إذ تشير المنظمة أن الإنتاج الجزائري لازال بعيدا عن مستواه المسجل في 2012 أي في حدود 1, 2مليون برميل يوميا، ويبلغ حوالي1,114 إلى 1,115 مليون برميل يوميا، هذا العامل المزدوج يؤثر سلبا في العائدات الإجمالية الجزائرية، لاسيما وأن صادرات الغاز الجزائري سجلت أيضا انكماشا بدورها إلى مستوى 55 مليار متر مكعب بدلا من معدل 60 و63 مليار متر مكعب.

الجدول رقم(07): الميزان التجاري الجزائري

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	المبلغ (القيمة)	نسبة التغير السنوي
2009	5900	--
2010	16580	1,81
2011	26242	0,58
2012	24376	-0,07
2013	11065	-0,54
2014	6264	-0,43
جانفي+فيفري 2015	5923	-0,05

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية 2015

الميزان التجاري الجزائري

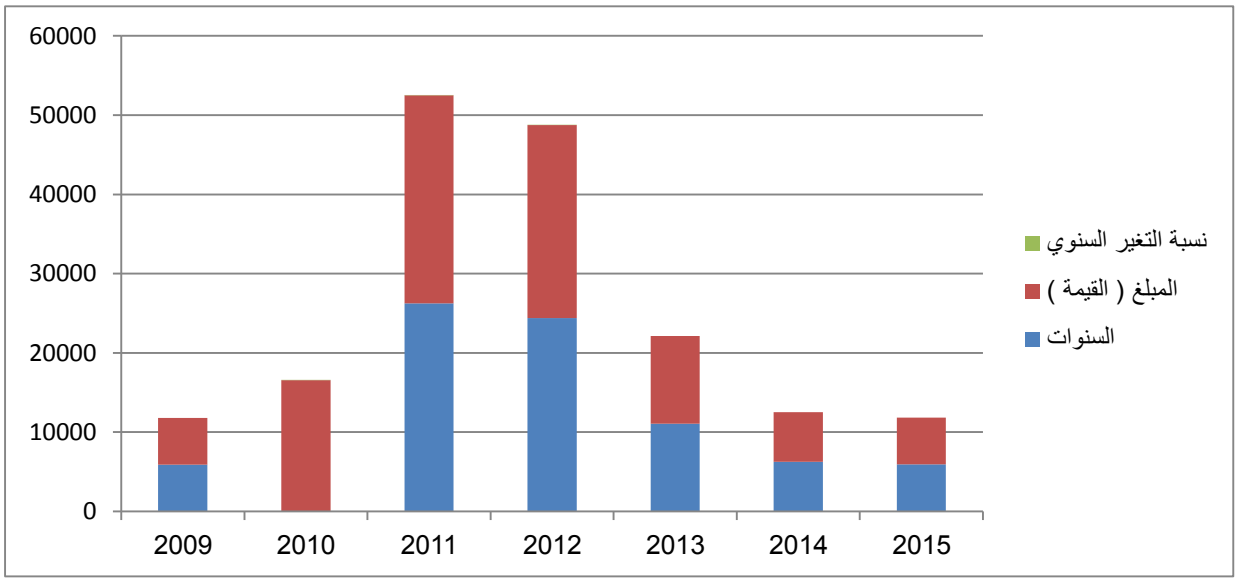

المصدر: الجدول رقم (07)، بتصرف من الباحثين

من خلال **الجدول رقم(07)** السابق والمتعلق بالميزان التجاري الجزائري، نلاحظ الارتفاع المتزايد في مبالغ الميزان التجاري مقارنة بسنة الأساس 2009، ففي سنة 2010 تضاعف المبلغ تقريبا 3 مرات وصل إلى 16580 مليون دولار وبنسبة زيادة قدرت بـ 181 ٪، ثم واصل الارتفاع خلال سنتي 2011 و2012 بـ 26242 مليون دولار و24376 مليون دولار على التوالي، وبنسب معتبرة وهي 58٪ وتراجع طفيف في سنة 2012 مقارنة بـ 2011 وبنسبة -7٪.

بعدها بدأت وضعية الميزان التجاري الجزائري تتهاوى سنة بعد أخرى بسبب زيادة قيمة الواردات بشكل كبير فاق كل الاعتبارات الاقتصادية العقلانية، إذ تراجع الميزان التجاري بنسبة – 54 ٪ سنة 2013 وبنسبة – 43 ٪

سنة 2014، مسجلا كذلك تراجعا خلال شهري جانفي وفيفري من سنة 2015بنسبة -5٪.

CNIS Mars 2015 إذ كشفت حصيلة للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع لمصالح الجمارك عن اختلالات في الميزان التجاري وصلت إلى عتبة الخطر، إذ على نقيض السنة الماضية 2014، أين عرف الميزان التجاري فائضا بقرابة 2 مليار دولار، سجل خلال شهري جانفي وفيفري من السنة الجارية 2015 ما يقدر بـ 341 مليون دولار فقط.

وتفاديا لتعقد الأمور المالية أكثر مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير منها ترشيد النفقات وترتيب أولوية المشاريع العمومية، موازاة مع اللجوء إلى السوق المالية لتمويل بعض المشاريع. فيما كشفت تقارير بنك الجزائر عن تآكل في احتياطات الصرف وتراجعها إلى حدود 176 مليار دولار بعد استهلاك 8 مليار دولار منها، جاء الدور على المؤشرات الداخلية والتي كشفت عجزا في الميزان التجاري، وتهديد يترصد ميزان المدفوعات، بعد أن مدت الحكومة يدها لصندوق ضبط الإيرادات مرتين بسبب عدم لجوئها لصياغة قانون مالية تكميلي، ولكن وتداركا للانعكاسات السلبية والتي قد تكون قاسية، اتجهت الحكومة لتحضير قانون مالية تكميلي للقانون الأولي للسنة المالية 2015، والذي من المنتظر أن يتضمن عدة إجراءات ذات العلاقة بالتكيف مع أسعار النفط الحالية المفروضة في الأسواق الدولية، وكذلك تحسين وضع التجارة الخارجية من خلال التقليص من نزيف العملة الصعبة وترشيد فاتورة الاستيراد ليقتصر الأمر على ما هو ضروري فقط.

الجدول رقم(08): معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة للصناعة التحويلية

الوحدة: النسبة المئوية السنوية

السنوات	معدل نمو القيمة المضافة	نسبة التغيير السنوي
2009	4,6	- 0,55
2010	3,6	-0,21
2011	2,6	-0,27
2012	3,3	0,27
2013	2,3	0-,43
2014	2,6	0,13
2015	2,8	0,07

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية

المستدامة: http:// data. albankaldawli. Org/ 2015 indicator

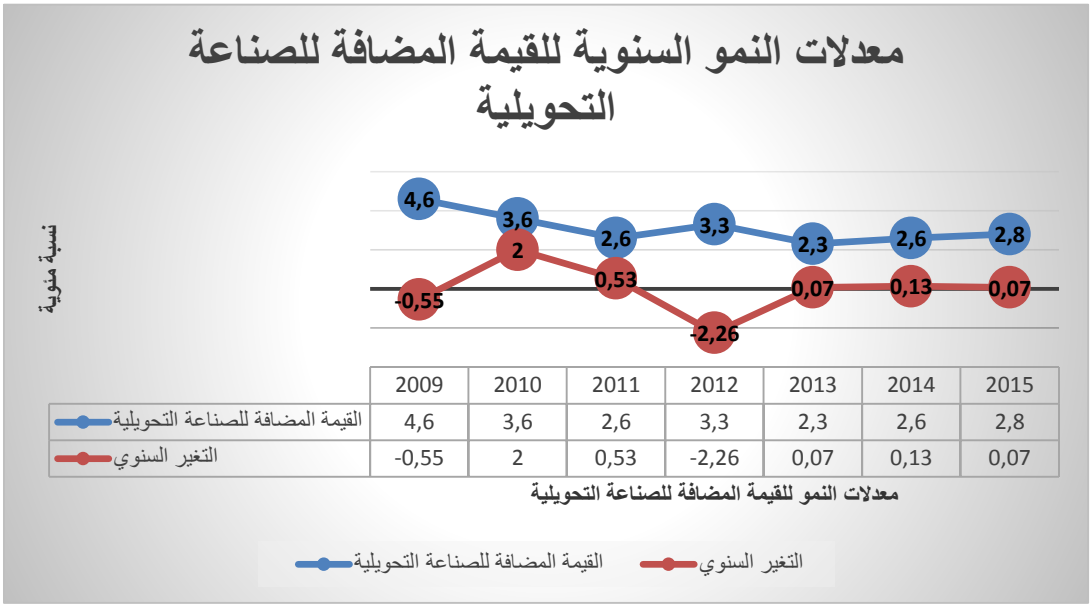

المصدر: الجدول رقم (08)، بتصرف من الباحثين

تبين أرقام **الجدول رقم(08)** أن معدلات نمو القيمة المضافة متباينة بين الزيادة والنقصان، حيث لم تستقر الصناعة التحويلية عند معدلات نمو تعكس تطورات الناتج المحلي الإجمالي، فانطلاقا من سنة الأساس 2009 يتضح أن معدل النمو سجل تراجعا من معدل 4,6 إلى3,6 سنة 2010 وبنسبة انخفاض وصلت إلى 20 ٪، ثم واصل معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في التراجع سنة 2011مسجلا 2,6 وبنسبة انخفاض قدرت بـ 53 ٪، بعدها تحسن قليلا خلال سنة 2012 ليعود للانخفاض مرة أخرى خلال سنة 2013، ثم العودة في سنة 2014الى المعدل المسجل في 2011، في حين سجل تحسنا طفيفا خلال شهري جانفي وفيفري من السنة الحالية 2015 ليصل الى معدل نمو قدر بـ 2,8 وبنسبة 7 ٪.

الجدول رقم(09): نضوب مصادر الطاقة

الوحدة: النسبة من إجمالي الدخل القومي

السنوات	نسبة النضوب	نسبة التغير السنوي
2009	17,47	- 0,38
2010	17,12	- 0,02
2011	17,38	0.02
2012	15,98	- 0,08
2013	12.20	-0.23
2014	11.95	-0.02
2015	11.34	-0.05

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية المستدامة: 2015

http:// data. albankaldawli. org/ indicator

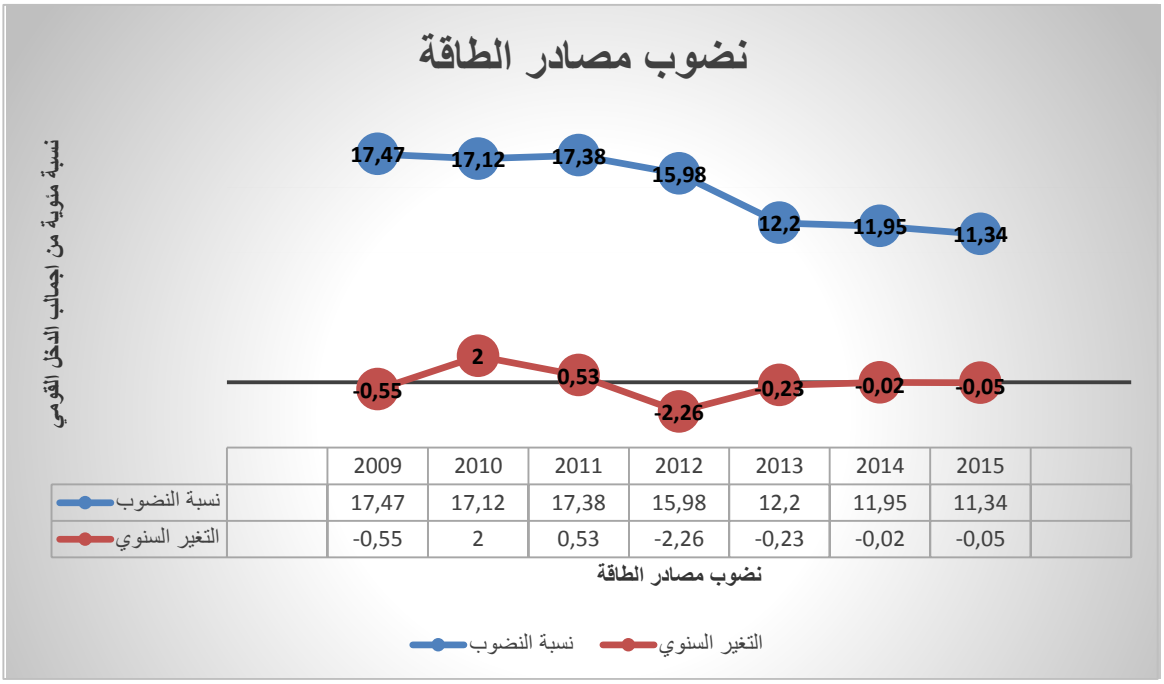

المصدر: الجدول رقم (09)، بتصرف من الباحثين

يعبر نضوب مصادر الطاقة على نسبة قيمة مخزون هذه المصادر إلى الأجل الزمني المتبقي للاحتياطي (بحد أقصى 25 سنة)، ويغطيها الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي وبعض مصادر الطاقة الأخرى، حيث نلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول الموضح أعلاه تذبذب نسبة النضوب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة الممتدة بين 2009، 2012. لتبدأ عملية التراجع سنة 2013 إذ لم تحقق إلا 12,2 وبنسبة نقصان وصلت إلى - 23 ٪، مواصلة مصادر الطاقة في النضوب خلال سنة 2014 مسجلة معدل 11,95 وبنسبة -2٪، ونفس الشيء يمكن استنتاجه مع بداية 2015 حيث لم يسجل معدل النضوب إلا 11,34 خلال شهري جانفي وفيفري وبنسبة لم تتجاوز 5٪.

ويعود سبب هذا التراجع في مصادر الطاقة إلى نفاذ محتويات الكثير من أبار النفط، إضافة إلى التراجع في الاكتشافات، جعل الحكومة الجزائرية ووزارة الطاقة على الخصوص تبحث عن بدائل لذلك كالغاز الصخري والطاقة النووية والشمسية، حيث بدأت وزارة الطاقة الجزائرية في التحرك لإبرام عقود واتفاقيات شراكة وتعاون بحثا عن البدائل، إذ شارك **وزير الطاقة الجزائري يوسف يوسفي** في الندوة التي نظمت مؤخرا بألمانيا تحت عنوان " **حوار برلين حول الانتقال الطاقوي**" المنعقدة يومي 27 و28 **مارس 2015**، والهادفة إلى تعزيز العلاقات الثنائية في مجال الطاقة من خلال إقامة حوار رفيع المستوى حول مختلف المواضيع المتعلقة بالسياسة الطاقوية، وتطوير الطاقات المتجددة كالمشروع الألماني العملاق حول الطاقة الشمسية والمعروف باسم "**ديزرتك** Desertec " عودة وإحياء لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجزائر وألمانيا في 09 ديسمبر 2011، إضافة إلى وتحسين الفعالية الطاقوية وحماية البيئة، من أجل خيارات سياسية مقبلة في مجال الطاقة.

المحور الثالث: آثار تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري خلال فترة النصف الثاني من سنة 2014، والثلاثي الأول من سنة 2015.

خلف تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية أثارا وانعكاسات مختلفة من حيث الحدة والفترة الزمنية ومدى مرونة بعض القطاعات عن الأخرى في التأقلم والتأثر، فبعد أن بدأت السوق العالمية للطاقة والنفط خصوصا تعرف تذبذبا

وتقلبا ثم تراجعا أو انخفاضا في الأسعار ابتداء من النصف الثاني للسنة الماضية 2014،بدأ الاقتصاد الجزائري وعلى مستوى مختلف قطاعاته يظهر بعض الآثار من خلال التراجع في احتياطي الصرف، وعجز في الميزان التجاري الذي يعتبر الأول من نوعه منذ سنوات حسب أرقام التجارة الخارجية لمصالح الجمارك الجزائرية، حيث بدأت الجزائر تنتقل من مرحلة الرخاء المالي إلى السنوات العجاف، تزداد صعوبتها مع بقاء الاقتصاد الجزائري معتمدا أساسا على النفط الذي يشهد كل يوم تراجعا في أسعاره.

1. تراجع في احتياطي الصرف وعجز في الميزان التجاري:

كشفت الأرقام التي أعلنها محافظ بنك الجزائر، والمتعلقة بتطور احتياطي الصرف الجزائري وأرقام التجارة الخارجية لمصالح الجمارك عن تسجيل أول عجز في الميزان التجاري منذ سنوات، حيث بدأت الجزائر تنتقل من مرحلة الرخاء المالي إلى السنوات العجاف، تزداد صعوبتها مع بقاء الاقتصاد الجزائري معتمدا أساسا على النفط الذي عرف تراجعا مذهلا في أسعاره.

إذ يوضح **الجدول رقم (10)** أدناه تطور احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2009 إلى غاية فيفري2015، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (10): يبين تطور احتياطي الصرف الجزائري

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	احتياطي الصرف	نسبة التغير السنوي
2009	147,220	--
2010	150,100	0,0195
2011	173,910	0,1586
2012	182,220	0,0477
2013	194,012	0,0647
2014	178,938	-0,0776
جانفي+فيفري 2015	185,000	0,0338

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر، مارس 2015 (ONS,Mars 2015

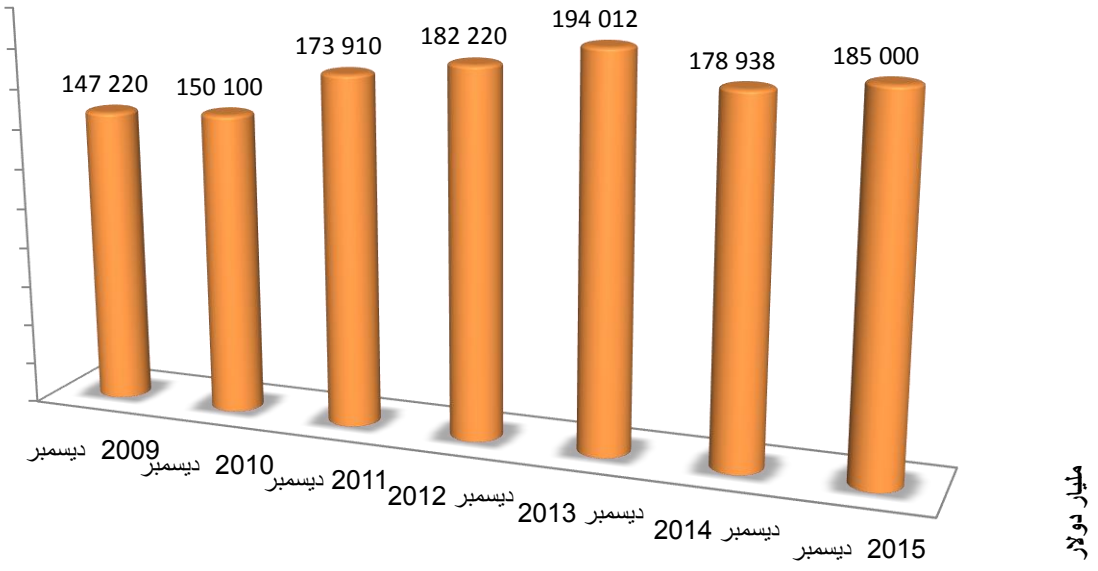

المصدر: الجدول رقم (10)، بتصرف من الباحثين

فالشيء الملاحظ من خلال **الجدول السابق رقم (10)** هو تراجع احتياطات الصرف الجزائرية الرسمية إلى 178,938 مليار دولار نهاية 2014، مقابل 185,273 مليار دولار نهاية سبتمبر من نفس السنة، ويأتي هذا التراجع في احتياطات الصرف الجزائرية بعد الاستقرار الذي عرفته خلال السداسي الأول من 2014 في حدود 193,269 مليار دولار، مقابل 194,012 مليار دولار نهاية 2013، ولكن هذا المعطى لا يعد المؤشر الوحيد للتراجع، حيث عرف الميزان التجاري أيضا تراجعا محسوسا، إلى درجة سجل مع الشهرين الأولين لسنة 2015 أول عجز له منذ أكثر من 10 سنوات. فقد سجل الميزان التجاري للجزائر خلال الشهرين الأولين من السنة 2015 عجزا قدر بـ341 مليون دولار، حسب تقديرات مصالح الجمارك، مقابل فائض بـ1.71 مليار دولار في نفس الفترة من 2014.

وتأثرت الجزائر من تدني أسعار المحروقات وتراجع الكميات المصدرة أيضا، حيث بلغت صادرات المحروقات خلال الشهرين الأولين (جانفي+ فيفري) من سنة 2015 مبلغ 7.24 مليار دولار مقابل 10.39 مليار دولار خلال نفس الفترة في 2014، أي بنسبة تراجع وصلت الى 30% وبانخفاض فاق 3 مليار دولار.

وفي نفس السياق وخلال نفس الفترة السابقة، سجلت الصادرات الجزائرية الإجمالية انخفاضا من 10.82 مليار دولار إلى 7.72 مليار دولار، بنسبة تراجع بلغت 28%، ويأتي العجز المسجل رغم الانخفاض في الواردات التي انتقلت من 9.11 مليار دولار إلى 8.06 مليار دولار بنسبة تراجع بلغت 11%.

كما برز الاختلال بين الإيرادات الجزائرية التي تأتي إجمالا من المحروقات ونفقاتها التي بلغت برسم قانون المالية للسنة الحالية 2015 أكثر من 1000 مليار دولار، في مستوى العجز في الميزانية والخزينة العمومية التي قاربت 49 مليار دولار، وهو ما يهدد تدريجيا الموارد المالية المتاحة، سواء على مستوى صندوق ضبط الموارد الذي يعرف تآكلا سريعا، والذي يرتقب أن يعرف مستوى ضعيفا خلال سنة 2016، أو احتياطات الصرف التي تتراجع مستويات الربحية التي بلغت ما بين 25 و30 مليار دولار سنويا، في منتصف سنوات 2000، إلى أن بلغت معدل 2 إلى 4 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة.

بالمقابل، ورغم المستوى المتواضع للمديونية الخارجية الجزائرية، إلا أن المديونية الداخلية العمومية لا تزال معتبرة، يضاف إلى ذلك العجز في ميزان المدفوعات، مع ارتفاع مستمر لعدة سنوات لواردات الخدمات ولو تقلصت نوعا ما في السنة الماضية 2014.

ومع توقع استمرار تراجع أسعار البترول وبقائها في مستوى متدنٍّ، حيث قدر معدل سعر البترول الجزائري خلال الثلاثي الأول من السنة الحالية 2015 بحوالي 54 دولار للبرميل، مقابل أكثر من 105 دولار في نفس الفترة من السنة الماضية 2014، وهو ما يعكس مستوى التراجع في أسعار البترول الذي صاحبه انخفاض في مستوى الإنتاج أيضا، ما ينتج عنه تأثير مزدوج رغم الاستفادة من تبعات زيادة سعر صرف الدولار.

2. التضخم يلهب أسعار المواد الغذائية والألبسة

كشفت تقديرات لوزارة المالية الجزائرية عن ارتفاع محسوس لنسبة التضخم خلال الفترة الممتدة ما بين بداية جانفي ونهاية فيفري من سنة 2015، حيث قدرت نسبة التضخم بـ 5,2%مع تسجيل أعلى معدل تضخم مس المواد الغذائية والألبسة التي تشكل أهم معدل استهلاك لدى الأسر الجزائرية، كما يتضح ذلك من خلال **الجدول رقم(11)** التالي:

الجدول رقم (11): يبين معدل مؤشر أسعار الاستهلاك إلى غاية نهاية فيفري 2015

المادة	جانفي وفيفري 2014	جانفي وفيفري 2015
مواد غذائية ومشروبات	1.04	6,56
ألبسة وأحذية	6,81	7,59
سكن وأعباء	0,63	1,35
أثاث وأدوات تجهيز	3,21	4,04
صحة ومواد نظافة	3,60	5,69
نقل واتصالات	1,92-	1,59
تربية وتعليم وثقافة وترفيه	4,42	5,56
المعدل العام	0,61	5,12

المصدر: معطيات وزارة المالية،جريدة الخبر الجزائرية، العدد 7742 ليوم 25 مارس 2015، ص7.

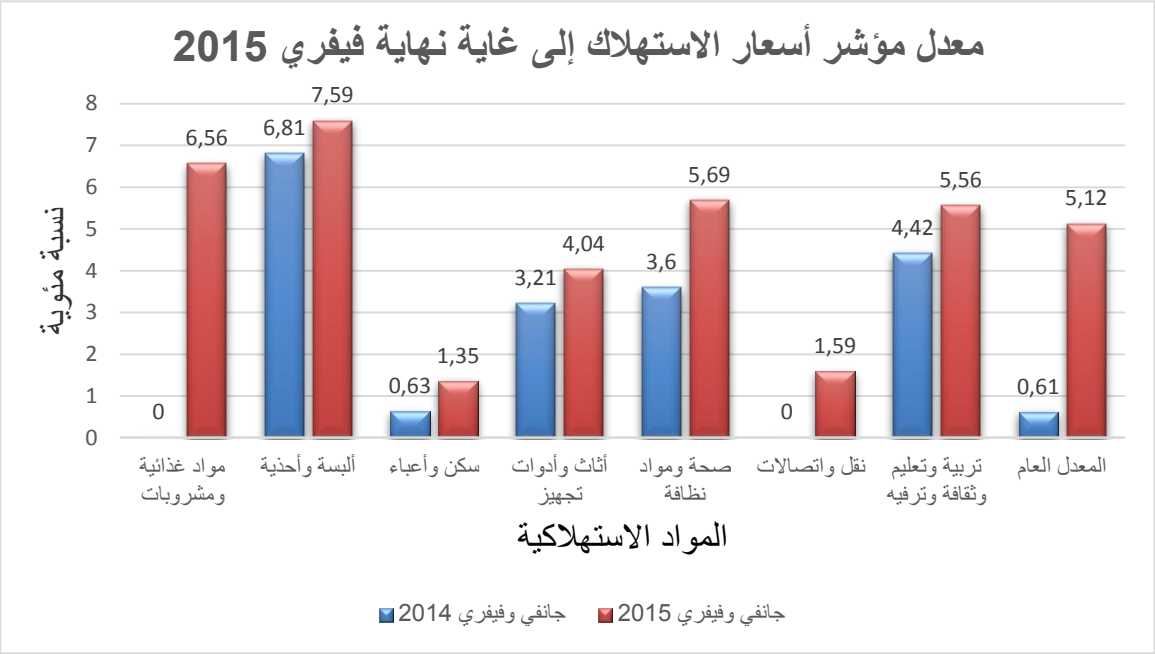

المصدر: الجدول رقم (11)، بتصرف من الباحثين

من **الجدول رقم (11)** والشكل البياني الممثل له نستخلص أن ارتفاع نسب التضخم تعكس تأثير تقلبات سعر صرف الدينار وانخفاض قيمته مقابل العملات الرئيسية، وهو ما يدعم المنحى التصاعدي، حيث راهن قانون المالية الجزائري لسنة 2015 على تكافؤ نقدي (1 دولار= 79 دينار جزائري) في 2015، مقابل 80 دينارا جزائريا للدولار الواحد في قانون المالية 2014. إلا أن تطور سعر صرف الدولار ومراجعة قيمة صرف الدينار، جعل سعر صرف العملة الجزائرية يعرف تقلبات كبيرة، إذ بلغ حاليا 96.53 دينارا جزائريا للدولار الواحد بيعا و96.55 دينارا جزائريا شراء، أي أنه بعيد جدا عن متوسط سعر الصرف المتوقع في قانون المالية لسنة 2015.

ووفقا لمعطيات وزارة المالية الجزائرية، فإن أعلى نسبة تضخم في بداية السنة عرفتها الألبسة والأحذية بنسبة 7.59 %مقابل 6.81 %في نفس الفترة من 2014، تليها المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 6.56 %مقابل 1.04 %، أي أن هذا الفصل عرف أكبر نسبة نمو تضخمي. في نفس السياق، بلغت نسبة التضخم في مجال السكن والأعباء المرفقة 1.35 %مقابل 0.63 %في نفس الفترة من 2014، مع الإشارة إلى أن هذا الفصل لم يكن يدرج في حساب التضخم من قبل وهو ما يساهم في تواضع النسبة، لاسيما وأن الأسعار في مجال السكن والعقار تعرف ارتفاعا متواصلا.

من جانب آخر، بلغت نسبة التضخم في النقل والاتصالات 1.59 %، مع أن النمو كان سالبا في هذا المجال، ويرجع ذلك إلى اعتماد الجيل الثالث للنقال وأيضا الارتفاع المسجل في بعض الخدمات الهاتفية وفي مجال النقل أيضا. كما عرفت نسبة التضخم في مجال التربية والثقافة زيادة بنسبة 5.56 %، ليرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك عموما الى 5.12 %في بداية سنة 2015 مقابل 0.61 % في نفس الفترة من سنة2014، وتعد النسبة الأعلى منذ تلك المسجلة في سنة 2012، أين بلغت نسبة التضخم 8.89 %.

3. تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو

تراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، حيث بلغ معدل انزلاق الدينار قرابة 20 ٪ ما بين 2012 و2015، وهو ما يكشف نسبة هامة من تقلبات ومراجعة سعر صرف العملة الوطنية الجزائرية، وقد كانت هذه المراجعة أقل بالنسبة للعملة الأوروبية الموحدة اليورو. وتبين الإحصائيات الخاصة بوزارة المالية بناء على **الجدول أدناه رقم (12)** أن مراجعة الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار

الأمريكي خلال الفترة الممتدة مابين 2012 و2015 تعدى توقعات قوانين المالية التي أعتمت على معدل سعر صرف يقدر بحوالي 78 دينار للدولار الواحد.

الجدول رقم (12): معدل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2012-2015

السنوات	سعر الصرف	نسبة التغير
2012	77,55	--
2013	79,38	0,02
2014	80,56	0,01
جانفي+فيفري 2015	91,51	0,13
منتصف مارس 2015	96,55	0,05

المصدر: إحصائيات خاصة بوزارة المالية الجزائرية مارس 2015

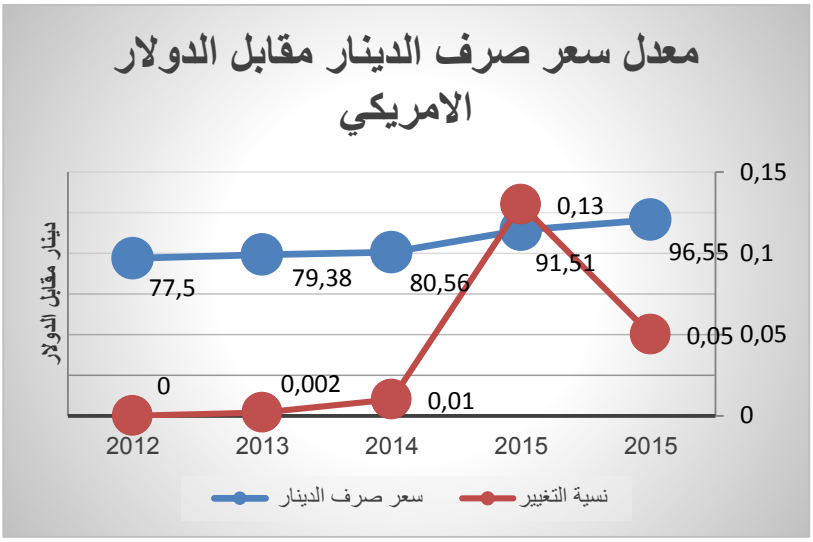

المصدر: الجدول رقم(12) بتصرف من الباحثين

من **الجدول رقم (12)** العرض البياني الممثل له واستنادا للأرقام الخاصة بوزارة المالية، فان معدل سعر صرف الدينار سنة 2012 بلغ77.55 دينارا للدولار الواحد، بينما بلغ المتوسط عام 2013 حوالي 79.38 دينارا، ولكن ارتفع الفارق في الصرف إلى 80.56 دينارا للدولار الواحد سنة 2014، ثم تواصل الفارق في الاتساع إلى غاية وصوله إلى 91.51 دينارا مقابل دولار واحد خلال الشهرين الأولين لسنة 2015، وبلغ أوجّه في منتصف شهر مارس 2015، إذ وصل إلى 96.5374 دينارا شراء للدولار الواحد و96.5524 دينارا بيعا للدولار الواحد أيضا.

هذا وتتضح تقلبات صرف الدولار أمام اليورو من خلال انعكاسها على الدينار الجزائري الذي يعتمد على سلة من العملات لتقدير سعر صرفه، ومع ذلك فإنه عرف أكبر فارق مع الدولار، في حين كان سعر الصرف بين الدينار واليورو بمنحى أقل اتساعا، حيث بلغ 102.16 دينار في 2012 لليورو الواحد و105.44 دينار لليورو الواحد في 2013 و106.91 دينار مقابل 1 يورو في 2014 ومعدل 105.25 دينار في جانفي وفيفري 2015، وأخيرا قدّر في منتصف شهر مارس 2015 بـ 104.2894 دينار شراء و104.3345 دينار بيعا لليورو الواحد.

وعليه ومن خلال تطور سعر الصرف، يتضح أن الدينار الجزائري عرف مراجعة لسعر صرفه خاصة مع الدولار الأمريكي، هذا الأخير الذي يعتبر العملة المرجعية في المبادلات الجزائرية التجارية، لاسيما صادرات النفط، وبالتالي فإن انخفاض الدينار مقابل ارتفاع الدولار يتيح عمليا دعم قيمة الصادرات المقيدة بالدولار وتضخيمها حسابيا، كما يضخّم أيضا حساب الإيرادات واحتياطي الصرف المقيد بالعملة الأمريكية والتي تمثّل 45 ٪ من إجمالي الاحتياطي الجزائري، وهي موظفة أساسا على شكل سندات خزينة. هذا

وتجدر الإشارة إلى أن قياس صرف العملة الجزائرية الدينار يتم على أساس "سلة عملات" يمثل فيها اليورو 40 ٪ والدولار 40 ٪، فضلا عن العملات الرئيسية مثل "الين الياباني" و"الجنيه الإسترليني".

الخاتمـــــــة:

1. نتائج الدراسة:

توصلنا في ختام هذا المقال إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– ترتبط اقتصاديات الدول الحديثة بكل جوانبها وقطاعاتها بمصادر الطاقة، ويمثّل النفط أهم هذه المصادر، بعد أن احتلّ الصدارة بعد الحرب العالمية الثانية حين توقّف الانتصار أو الانهزام فيها على الإمكانيات المتاحة من النفط؛

– لانخفاض أسعار النفط مخاطر وإشكاليات عديدة على الاقتصاد الجزائري، مما يتطلب تفعيل دور مصادر الدخل غير النفطية في الحصول على الإيرادات المالية للدولة؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة؛

– الانخفاض الحالي لسعر النفط، لا يمكن رده بالكامل لعوامل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في أوروبا وجنوب شرق أسيا والصين، ففي النهاية أكبر مستهلك للنفط هو الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر منتج هي المملكة العربية السعودية، لا يروا غضاضة في خفض سعره، خاصة على أعقاب اعتماد استخراج النفط الصخري كصناعة قائمة بذاتها؛

– رغم حرص الجزائر على تطوير صادراتها خارج قطاع النفط أو المحروقات بصورة عامة، من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم تصل إلى ما هو مطلوب منها في ظل متطلبات التنمية؛

– اهتمام الجزائر بالغاز الطبيعي ومحاولة الرفع من نسب مساهمته في صادرات المحروقات على حساب النفط، فانه وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها إلا أنّه هروب بالاقتصاد الوطني من مورد ناضب إلى مورد ناضب آخر، ومن ثم لا بد من تكثيف الجهود نحو مصادر الطاقة المتجددة، أما فيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات فهي حتمية أفرزتها طبيعة النفط الزائلة؛

– تم الإبقاء على المخطط الخماسي 2015–2019 كونه "سيسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري وتوجيهه نحو الإنتاج واستحداث الثروة والشغل"، والهدف المتوخى "يكمن في تحقيق نسبة نمو سنوية تضاهي 7 ٪ والحفاظ على تراجع نسبة البطالة التي انتقلت من 29.8 ٪ سنة 2000 إلى 9.8 ٪ في سنة 2014؛

– التراجع في الاكتشافات، جعل الحكومة الجزائرية ووزارة الطاقة على الخصوص تبحث عن بدائل لذلك كالغاز الصخري والطاقة النووية والشمسية، حيث بدأت وزارة الطاقة الجزائرية في التحرك لإبرام عقود واتفاقيات شراكة وتعاون بحثا عن البدائل، إذ شارك وزير الطاقة الجزائري في الندوة التي نظمت بألمانيا تحت عنوان " **حوار برلين حول الانتقال الطاقوي**" المنعقدة يومي **27 و28 مارس 2015**، والهادفة إلى تعزيز العلاقات الثنائية في مجال الطاقة من خلال إقامة حوار رفيع المستوى حول مختلف المواضيع المتعلقة بالسياسة الطاقوية، وتطوير الطاقات المتجددة كالمشروع الألماني العملاق حول الطاقة الشمسية والمعروف باسم "**ديزرتك Desertec** " عودة وإحياء لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجزائر وألمانيا في 09 ديسمبر 2011، إضافة إلى تحسين الفعالية الطاقوية وحماية البيئة، من أجل خيارات سياسية مقبلة في مجال الطاقة.

– لا يمكن أن يتم تجسيد اعتماد الجزائر على الطاقات المتجددة إلا إذا توفرت الإمكانيات المالية، وبالتالي لتجسيد هذا البرنامج لابد من رصد الأموال الكافية لكن في ظل الأزمة من الصعب تحقيق ذلك، فالثروات المتجددة تتطلب إمكانات ضخمة سواء في البحث أو تجسيدها كمشاريع استثمارية على أرض الواقع. وبالنسبة للجزائر، فهي تتوفّر على إمكانيات طبيعية هائلة في هذا المجال، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، فهي قادرة على إنتاج وتصدير الطاقة الشّمسية لأنه باستطاعتها تلقي الطاقة الشمسية بنحو 3000 ساعة سنويا، مما يسمح لها بإنتاج

وتصدير الكهرباء، ويضاف إليها حقول الرياح التي لها إمكانات كبيرة لإنتاج الطاقة الكهربائية، وربما تراجع أسعار البترول ستجعل الحكومة الجزائرية تعجل بالولوج إلى الاستغلال التجاري لهذه الطاقات المتجددة رغم صعوبة المهمة سواء من ناحية إيجاد وتخصيص الموارد المالية اللازمة والكافية لأن هذه الأخيرة مكلفة جدا، يضاف إليها توفير الموارد البشرية المؤهلة، وكل ما تسهر على تجسيده الشركتين الطاقويتين العموميتين في الجزائر وهما:سوناطراك وسونلغاز SONATRACH et SONELGAZ يصب في هذا الإطار؛

– المشاورات التي بادرت بها الجزائر مع عدد من الدول الأجنبية لبحث حلول لمعضلة انهيار أسعار النفط، حيث أكد وزير الطاقة الجزائري أن "المشاورات التي تمت مع عدد من الدول المنضوية داخل منظمة أوبك وخارجها استهدفت البحث عن حلول عاجلة وسريعة لمشكلة انهيار أسعار البترول التي توجد في حدود 55 دولار حاليا"، مضيفا أن "هذه المشاورات تمت مع دول تعاني المشكلة ذاتها التي تعانيها الجزائر، وستتبلور قريبا على قرار مشترك" ؛

– أوعز وزير الطاقة الانخفاض المتواصل لأسعار النفط إلى عوامل عدة أبرزها انخفاض الطلب حول النفط من قبل بعض الاقتصاديات العالمية على غرار اليابان والصين والهند ولجوء الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى زيادة إنتاجها من هذه المادة، داعيا، في السياق، إلى ضرورة تنويع الصادرات والاهتمام بالفلاحة والصناعة والخدمات لحماية الاقتصاد الوطني من خطر استمرار تراجع أسعار النفط ؛

– صادقت الحكومة الجزائرية مؤخرا على البرنامج الذي تقدمت به وزارة الطاقة، والذي يقضي بتنويع مصادر الطاقة من تطوير إنتاج الكهرباء وانجاز مشاريع تحويل الفوسفات وتطوير غار جبيلات والبتروكيماويات وانجاز 20 محطة كهربائية من الطاقة الشمسية، وتطوير استعمال الغاز المميع بالسيارات ما يسمح بتوفير نحو 100 مليون طن من النفط في آفاق 2030.

2. الاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:

– ينبغي على الجزائر القيام بتنمية قطاع الصادرات خارج المحروقات من خلال تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؛

– تفعيل السياسات الاقتصادية العامة وذلك حتى لا يترك عبء مواجهة تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية ؛

– ينبغي على الجزائر العودة لمفهوم الاستشراف والتخطيط للمدى البعيد، حيث يقوم على أساس تصميم ورقة الطريق المؤدية في المدى المتوسط إلى بداية تنويع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر النفط الثروة الزائلة الغير متجددة، وتحسين القدرة الشرائية للعائلات من خلال التحكم في أسعار المواد واسعة الاستهلاك، وإطلاق نظام وطني للحوكمة الاقتصادية من شأنه متابعة الاستثمار ووصف الحلول الذكية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي؛

– الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى التي يمكن أن تقلل بصورة معتبرة من التبعية الغذائية كقطاع الفلاحة الذي ينتج الثروة ويخلق مناصب شغل دائمة وموسمية، إضافة إلى اعتباره كمورد أساسي لمختلف الصناعات الغذائية، وبالتالي تحقيق الاستقلال الغذائي والتوجه نحو التصدير باعتبار المنتجات الزراعية لحوض البحر الأبيض المتوسط كلها طبيعية متشبعة بأكبر مقدار من الطاقة الطبيعية، أي تعرضها للضوء الطبيعي للنضوج (الشمس)؛

– تدعيم قطاع السياحة بشكل كبير من حيث فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيه بقوة وبتحفيزات بنكية وضريبية من طرف الحكومة، فهو القطاع الأكثر جلبا للعملة الصعبة دون تصدير أي مادة أو بضاعة، بل يساهم في تنشيط القطاعات الأخرى كلما توافد أكبر عدد من السياح، كالنقل بكل أشكاله والتشغيل والخدمات بكل أنواعها.

قائمة المراجع:

1-أحمد حسين الهيتي، **اقتصاديات النفط**، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 2000.

2- حسين عبد الله، **البترول العربي: دراسة اقتصادية وسياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

3- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

4- البصام سهام حسين، الشريدة سميرة فوزي شهاب، **مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، 2013.

5- حفيظ صواليلي، **تراجع في الاحتياطي وعجز في الميزان التجاري'الجزائر تدخل عهد السنوات العجاف"**، جريدة الخبر الجزائرية، 23 مارس .2015

6- معطيات وزارة المالية، جريدة الخبر الجزائرية، العدد 7742 ليوم 25 مارس 2015، ص7.

7- معطيات وزارة المالية، جريدة الخبر الجزائرية، **العدد 7743 ليوم 26 مارس 2015، ص7.**

8- كمال رزيق، مقال بعنوان: "**تراجع مداخيل البترول يعّجل باللجوء إلى الطاقات المتجددة**"، متوفر على الموقع (portail.cder.dz).

9-ar.wikipedia.org/wiki/ نفط

10 - OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009,2015

11- http:// data. albankaldawli. org/ مؤشرات البنك الدولي للتنمة المستدامة indicator 2015

12 - www.ons.dz الديوان الوطني للإحصاء مارس 2015

13- www.mf.gov.dz إحصائيات خاصة بوزارة المالية الجزائرية مارس 2015

14-www.douane.gov.dz CNIS Mars المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية 2015

15- www.bank-of-algeria.dz احتياطات الصرف الجزائرية، بنك الجزائر،2015